

المحور الثالث

الحوار شمال جنوب

أولاً: مفهوم حوار شمال – جنوب:

نقصد بالحوار شمال جنوب هي ذلك التحول الذي حدث في العلاقات بين دول الشمال المصنع والمتقدم مع دول الجنوب المتخلف حديثة الاستقلال، حيث انتقلت هذه العلاقة من علاقة استعمار واستغلال إلى علاقة تعاون و تبادل، من خلال عقد عدة اتفاقيات و استثمارات مشتركة تعود بالمصلحة على الطرفين.

فعلاقة الشمال المصنَّع و المتطور كانت منذ ظهور الثورة الصناعية مع دول الجنوب المتخلف ، علاقة استغلال و استعمار و تبعية الجنوب للشمال. لكن مع مطلع السبعينات من القرن 20 بدأت تظهر بوادر للتعامل الند للند بين الشمال و الجنوب، فما هي اسباب هذا التحول في العلاقات شمال جنوب؟

ثانياً: أسباب الحوار شمال — جنوب:

تُجمع الدراسات على أن الحوار بين الشمال والجنوب تبلور بشكل واضح في السبعينات من القرن الماضي، وخاصة بعد الأزمة النفطية ، غير أن هذا الحوار سبقته عدة أسباب و ظروف مهدت لظهوره، فلقد كانت بداية فكرة الحوار إلى عام 1961 عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث ظهر فيه لأول مرة تضامن دول الجنوب عندما تحالفت الدول النامية في التصويت من أجل عقد هذا المؤتمر، و هذا ما يبين لنا ان هناك أسباب غير مباشرة سبقت هذا الحوار و أخرى غير مباشرة.

1. الأسباب البعيدة:

أ. فشل سياسة المساعدات الممنوحة من طرف دول الشمال:

لقد تميزت الفترة التي أعقبت استقلال دول العالم الثالث بالتركيز على تقديم مساعدات اقتصادية من طرف الدول المتقدمة، ولهذا الغرض تمَّ إنشاء مؤسسات دولية تنظم منح هذه المساعدات، وأهم هذه المؤسسات هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكن بحكم أن هذه المؤسسات كانت خاضعة لنفوذ الدول الكبرى، فسياسة صندوق النقد تحدها دولتان هما الولايات المتحدة وبريطانيا، أما البنك الدولي فلا يمنح قروضه إلا للمشاريع الإنتاجية دون الاكتراث لأهمية هذه المشاريع بالنسبة لضرورات الإنماء في دول الجنوب. وأكثر من ذلك فلقد استعملت الدول الكبرى هذه المؤسسات من أجل خدمة مصالحها الاستراتيجية في إطار الصراع الايديولوجي القائم آنذاك بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي المعروف بالحرب الباردة. فلم تكن تلك المساعدات التي قدمها البنك العالمي او صندوق النقد إلا بشروط تخدم مصالح الدول الرأسمالية، ومن الأمثلة على ذلك رفض تقديم المساعدات الى مصر لبناء السد العالي فلجأت الى المعسكر الشيوعي.

ففي أعقاب ثورة 23 يوليو 1952، وإعلان مصر جمهورية عربية، اهتم جمال عبد الناصر بإعادة إحياء الدولة في كل مجالات ونواحي الحياة السياسية والاقتصادية، فكان في مقدمة تلك المشاريع هو بناء السد العالي، في البداية تم تكليف مجموعة من الخبراء الألمان

بإعداد الدراسات عن المشروع إلا أنهم جميعاً أكدوا أن ضخامة التمويل هي أكبر المشاكل التي قد تواجه نجاح ذلك المشروع، فلم يكن أمام مصر خيار آخر سوى المساعدات من الخارج، فكانت الولايات المتحدة وإنجلترا والبنك الدولي الذي أقر تمويل مشروع بناء السد، في سنة 1955م، وتقدموا بعروض جزئية تصل إلى 130 مليون دولار، واشترط لهذه المعونة موافقة البنك الدولي على تقديم قرضه لمصر البالغ 200 مليون دولار. وفي نوفمبر عام 1955 سافر وزير المالية والتجارة المصري، إلى واشنطن لبدأ المفاوضات مع رئيس البنك الدولي ومع ممثلي الحكومة الأمريكية والبريطانية، وفي 17 ديسمبر 1955م، أعلن البنك الدولي موافقته على تمويل السد العالي مناصفة مع إنجلترا وأمريكا.

لكن تبين فيما بعد أن موافقة البنك العالمي بتمويل السد كانت مصحوبة بعدد من الشروط أهمها أن تتعهد مصر بعدم إبرام أي اتفاقات مالية أو الحصول على أي قروض دون موافقة البنك الدولي، وأحقية البنك الدولي في مراجعة ميزانية مصر، وأن تتعهد مصر بتركيز تنميتها على مشروع السد العالي فقط وتخصيص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا الغرض، وتراقب انفاق الحكومة المصرية.

لكن الرئيس عبد الناصر رفض تلك الشروط، مما ترتب عنه سحب أمريكا لعرضها، وبالفعل أعلنت أمريكا انسحابها من تقديم العون لمصر مُبررة ذلك بأن اقتصاد مصر لا يستطيع أن يتحمل أعباء بناء السد العالي، ثم تبعتها بريطانيا بسحب العرض الذي كانت تقدمه لمصر وقدره حوالي 14 مليون دولار، ثم أعلن مدير البنك الدولي بأن البنك لا يمكنه قرض مصر مبلغ مائتي مليون دولار لتمويل المشروع، فقام الاتحاد السوفياتي بالإعلان عن استعدادة للمساهمة في تمويل السد من خلال المعونات الفنية والمعدات والأموال وسدادها خلال 25 عاماً، لكن مع كل ذلك كان لابد من حل يكفل استقلال المشروع والبلد.

وفي البرازيل على سبيل المثال، التي اقترضت من صندوق النقد الدولي أموالاً من أجل القضاء على التضخم، وبالفعل نفذت شروطه، اعتقاداً في الوصول إلى حل لأزمته الاقتصادية، ولكن ما لم يكن بالحسبان هو أن هذه الشروط أدت إلى تسريح ملايين العمال، وخفض أجور باقي العاملين، بخلاف إلغاء دعم طلاب المدارس. ووصل الأمر إلى تدخل دول أخرى في السياسات الداخلية للبرازيل، وفرض البنك الدولي على الدولة أن تضيف إلى دستورها مجموعة من المواد، تسببت في اشتعال الأوضاع السياسية الداخلية.

ب. الصدمة النقدية:

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات كان الدولار قابل للصرف بالذهب، وهذا ما أرسته اتفاقيات بروتون وودز، غير أن هذا النظام تعرض للعديد من الصدمات في أواخر الستينات، ولذلك فلم يكن انهيار نظام بروتون وودز، مفاجأة لكثير من متتبعي نظام النقد الدولي(2)، وما حدث أنه في 15 آب/1971/ أصدر الرئيس الأمريكي نيكسون قرار بفصم الدولار الأمريكي عن الذهب، مما أسدل الستار على الربع قرن المجيد، حيث ظهرت فوضى نقدية عالمية شهدت العملات الأساسية من خلالها تذبذباً بقيمتها التبادلية(1)، هذه الفوضى في النظام النقدي الدولي أدت إلى موجات من التضخم لم يسبق لها مثيل منذ عام 1945. أما الدول النامية فكان وضعها الأسوأ بسبب تبعيتها المفرطة للدول الكبرى واعتماد اقتصادها على تصدير المواد الأولية.

هذه الأزمة بالتضافر مع فشل المساعدات واندلاع الثورة النفطية ستفتح الطريق أمام ما عرف فيما بعد بالحوار شمال جنوب.

ج. عيوب النظام الاقتصادي العالمي القائم آنذاك:

1. إن الدول النامية تحصل على قدر قليل من القيمة المضافة على أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية التي تصدرها إلى الدول الصناعية. ونجد أن عدداً كبيراً من الشركات عبر الوطنية تحتكر مجمل عمليات الإنتاج حتى التوزيع النهائي.

2. مجمل الاتفاقيات والامتيازات القديمة تتميز بعدم الإنصاف كما يظهر بأن كل محاولة للتغيير تواجه دائماً بتدخل الدول الأم من أجل المحافظة على الأمر الواقع.

3. إن المبادئ الليبرالية التي تنادي بها الدول الصناعية لا تمنعها من اتباع سياسة الحماية أمام تدفق بعض السلع التي تصدرها الدول النامية (المنسوجات والألبسة مثلاً). 4. انعدام مشاركة الدول النامية في صنع القرارات الدولية التي تلتزم هذه الدول نفسها احترامها، ويظهر ذلك بالخصوص في القرارات التي يتم التوصل إليها في المؤسسات المالية الدولية، حيث أن أنظمة التصويت تعتمد على الثقل المتوازن للدول الأعضاء.

5. ازدياد الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية وهو ما أدى لاحقاً إلى إعلان عدد من الدول عن عدم قدرتها على دفع المستحق عليها.

2. الاسباب المباشرة:

أ. الأزمة النفطية:

تعد سنة 1973 فاصلة في التاريخ المعاصر لما قبلها وما بعدها. فقد برز النفط ليس كمادة أولية مميزة فحسب بل كسلاح استراتيجي ذي أثر مهم في موازين الصراع الإقليمية والدولية، حيث استخدمته الدول العربية النفطية كسلاح للضغط على الدول الداعمة لإسرائيل، هذا بالإضافة إلى عمليات التأميم وتالياً رفع الأسعار حيث وصلت في سنة 1974 أضعاف ما كانت عليه عام 1971.

وقد ترتب على أزمة النفط منذ 1973 ظواهر عدّة جديدة أثرت في الاقتصاد الدولي وأهم هذه الظواهر هي أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع تكلفة الطاقة وفاتورة واردات الدول الصناعية من ناحية، وزيادة الفوائض المالية لدى الدول المصدرة للنفط من جهة أخرى، فارتفعت فاتورة النفط من 28 مليار دولار عام 1970 إلى 535 مليار دولار عام 1980 (3)، هنا شعر الغرب بمدى حاجته لهذه المادة الاستراتيجية التي تأتي من العالم الثالث والتي كانت من أهم أسباب الإزدهار في الربع قرن المجيد. وأمام هذا الواقع ولأول مرة ظهر العالم الثالث موحداً في حين أن الغرب الصناعي انقسم إلى مجموعتين:

الأولى تريد الحوار مع الجنوب وتقودها فرنسا، أما الثانية فتطالب بالمواجهة الشاملة مع الجنوب وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

واستمر هذا السجال إلى أن جاءت مبادرة وزير النفط السعودي الذي دعا إلى عقد مؤتمر دولي للطاقة والتنمية، على أن تتمثل فيه 4 دول عن الأوبك OPEC وثلاث عن

الدول الصناعية و3 عن أكبر الدول النامية المستوردة للنفط، ولم يفوت الرئيس الفرنسي الفرصة، تمّ عقد المؤتمر في باريس وهكذا بدأ ما عُرف بالحوار شمال جنوب.

ب. مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز 1973:

لقد كان لمؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز دور بارز في الانطلاق الفعلي للحوار بين الشمال والجنوب، لأنه لأول مرة تنطرق الدول النامية لجوهر المشكل في النظام الاقتصادي العالمي، والذي تميز إلى غاية تلك الفترة بالخلل لصالح دول الشمال من خلال وجود دول الجنوب تملك المادة الأساسية للتطور وهي الثروة، ويختص اقتصادياتها في تصديرها بأثمان رخيصة، إلى أسواق تتحكم فيها الدول الكبرى، و تتحكم في أسعارها، بينما تختص الدول الكبرى في التصنيع وبيع منتجاتها بأثمان غالية الثمن، وهو ما جعل هذه الدول المستقلة حديثاً تتحول من استعمار سياسي إلى استعمار اقتصادي في ظل تحكم الشركات متعددة الجنسيات ومن ورائها دول الشمال في الاقتصاد العالمي، لهذا الرئيس الجزائري هواري بومدين عن الوضع بمقولته الشهيرة مخاطباً دول الشمال: « ... انتم تملكون الفكرة ونحن نملك المادة» أي أنه لا يمكن أن يكون تطور بالثورات الطبيعية وحدها والتي توجد في دول الجنوب، ولا يمكن أن يكون بالتكنولوجيا وحدها والموجودة لدى دول الشمال، كما طالب بضرورة الاستقلال الاقتصادي ، لان الاستقلال السياسي وحده لا يكفي، حيث أن الموارد الأولية تشكل جزء من سيادة الدول الجنوبية، وممارسة السيادة على ثرواتها يحقق لها استقلالها الاقتصادي. لهذا كانت من بين قرارات هذا المؤتمر ممارسة دول الجنوب لسيادتها على ثرواتها الطبيعية.

كما نصت إحدى قرارات المؤتمر على ضرورة مراقبة نشاط الشركات الأجنبية الاحتكارية باعتبارها تمس بسيادة دول الجنوب، كما شملت توصيات المؤتمر حث دول الجنوب على تأمين ثرواتهم الطبيعية، التي كانت في قبضة الشركات الاحتكارية. كما دعت إلى إيجاد حل لمشكلة الديون التي أثقلت كاهل دول الجنوب و عرقلت تنميتهم.

لقد وضعت قرارات مؤتمر الجزائر يدها على عمق المشكل و وجدت الحلول التي يمكنها ان تبعث حوار جاد و عادل بين الشمال و الجنوب.

ثانيا : أسس الحوار:

1 الانخراط في التجارة الدولية:

بعد فشل سياسة المساعدات في تحقيق التنمية في الجنوب ظهر تيار جديد من دول إفريقيا وآسيا يعتبر أن الانخراط في التجارة الدولية هو الحل الأمثل، وهذا الاتجاه ظهر جلياً في مؤتمر الـ UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development) مؤتمر الاتحاد الدولي للتجارة والتنمية) المنعقد في جنيف 1964، حيث اتفقت الدول النامية على كلمة واحدة و هي أن يكون التعامل مع الشمال في إطار التبادل التجاري وليس (المساعدات) .

ولكن دول الجنوب سرعان ما اكتشفت أن التجارة الدولية تعمل بشكل يخدم مصالح دول الشمال، فضلاً عن سيطرة دول الشمال على المؤسسات المالية والتجارية الدولية، لهذا طرحت دول الجنوب من خلال مجموعة الـ 77 (حركة عدم الانحياز) فكرة ضرورة إقامة

نظام اقتصادي دولي جديد وعادل، وذلك بعد انعقاد مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز سنة 1973، وبالفعل فقد تمكنت قرارات الجزائر إقناع هيئة الأمم بجدوى هذا النظام، وصدر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم قرارين هما: رقم 3201 و 3202 المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

2. النظام الاقتصادي الدولي الجديد:

إن دول الجنوب أصبحت واعية بأن اقتصادها يعاني من خلل وذلك لاعتمادها على تصدير المواد الأولية، بأسعار رخيصة مع العلم أنها حتى لا تملك القرار فيما يخص سعر أو كمية إنتاج هذه المواد، كما أنها لا تملك القدرة على التصنيع لافتقارها إلى التكنولوجيا المطلوبة، ناهيك عن مشاكلها النقدية ولذلك كانت أسس الحوار في ظل النظام الاقتصادي الجديد لابد أن يقوم على النقاط التالية:

أ. تشجيع تصنيع الدول النامية:

ولتحقيق هذا الغرض يجب على الدول المتقدمة سواء بمعوناتها الرسمية أو من خلال المؤسسات الدولية تأمين التمويل اللازم للصناعات المتقدمة في الجنوب، كما يجب تقديم المزيد من المساعدات التقنية والتدريبية.

ب. نقل التكنولوجيا:

تطالب دول الجنوب بإتاحة الفرصة أمامها للحصول على التكنولوجيا، وهذا ما أكدت عليه المادة 13 من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، حيث نصت على أن (لكل دولة الحق في الانتفاع بخطوات العلم والتكنولوجيا ومستخدماتها لتعجيل أدائها الاقتصادي . كما أكد الميثاق على واجب الدول الصناعية في التعاون مع دول الجنوب لتقوية مقوماتها الهيكلية والعلمية.

ج. تسهيل المبادلات التجارية:

تطالب دول الجنوب بتسهيل دخول بضائعها الأسواق في البلدان المتقدمة عن طريق إزالة تدريجية للحواجز الجمركية وغيرها من إجراءات الحماية، كما أكدت المادة 14 من الميثاق. كما تطالب دول الجنوب بالإسراع في وضع اتفاقات للسلع الأساسية (3) للتقليل من آثار تقلب وانخفاض أسعارها.

د. إصلاح النظام النقدي الدولي:

بحيث يتم اتخاذ التدابير اللازمة لوقف التضخم الذي تعانيه البلدان المتقدمة ومنع تسربه للبلدان النامية، وتأمين استقرار النظام النقدي الدولي خاصة لجهة أسعار الصرف لاسيما من حيث آثار تقلبها السيئة على تجارة السلع الأساسية وبالتالي على النمو في دول الجنوب، بالإضافة إلى ذلك لابد من إشراك البلدان النامية إشراكاً فعالاً في كل مراحل اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية.

هـ. تنظيم عمل الشركات غير الوطنية:

كان معظم اقتصاد دول الجنوب تسيطر عليه الشركات الاجنبية القديمة التي تعود الى عهد الشركة الهولندية للهند الشرقية التي تشبه الآن IBM SONY ، وغيرها ، فهذه الشركات كانت تدير أعمالها خارج بلدانها الأم: أمريكا، أوربا، اليابان، غير أن السيطرة تبقى مركزية، أي أن الشركة الام هي من تتحكم باقتصادات الدول النامية، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار في مجال المواد الأولية من حيث الإنتاج والأسعار، وأي محاولة سياسية لتغيير الواقع تُقابل بتدخل الدولة الأم، ولذلك طالبت دول الجنوب بوضع مدونة دولية لقواعد وسلوك الشركات الاجنبية لضمان عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان المضيفة، وخلق توافق بين نشاط الشركات وعمليات التنمية في الدول المضيفة، وإعادة استثمار أرباحها في الدول النامية. غير أن ما حدث ويحدث اليوم للأسف هو أن الدول النامية هي التي تركض خلف الشركات وتتنازل لها شيئاً فشيئاً عن سيادتها.

ثالثاً: نماذج من التعاون شمال — جنوب:

إن تضامن الدول الجنوبية و تلاحمها يبقى الحل الوحيد لإثبات تواجدها و فرض نفسها كمحاور ندي لدول الشمال، ولهذا فلقد قامت الدول النامية بالدعوة لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بـ U.N.C.T.A.D (United Nation of trade and development) و ذلك عام 1964 و هو جهاز يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء كرد على نادي الأغنياء الذي يدافع عن مصالح الدول الغنية من خلال منظمة الغات (GATT) general agreement of tariff and trade . الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة، و هي منظمة تهدف إلى تخفيف القيود الجمركية لتمكين الدول المتقدمة من اكتساح السوق في عالم الجنوب.

وبعد محاولات متعددة من الدول النامية (خاصة الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية) من ناحية، ونتيجة لجو المنافسة الذي ولدته الحرب الباردة من ناحية أخرى ، وافقت الدول الصناعية على عقد مؤتمر التجارة والتنمية عام 1961 الذي ساعد على طرح العديد من القضايا من وجهة نظر الدول النامية وتقديم المساعدات الفنية لها و زيادة الوعي بقضايا ديونها، وبشكل عام فإذا لم يكن المؤتمر الدولي للتجارة و التنمية جهازاً فعالاً في مجال التجارة الدولية، فإنه قد ساعد على رفع صوت الدول النامية في أهمية ربط قضايا التجارة باحتياجات التنمية، وكان مصدراً مهماً للمعلومات والخبرة الفنية فضلاً عن كونه منبراً لرفع صوت الدول النامية .

وكرر فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال، وبالرغم من أن المؤتمر ظل يعقد دورة كل أربع سنوات من تاريخ انعقاده الأول في جينيف 1964 فقد كانت نتائج المؤتمر من قبيل التوصيات ولم تأخذ شكل التزامات للدول الأعضاء فيه، وما لبثت هذه التوصيات أن تعثرت أيضاً في التنفيذ العملي.

إلا أنه ورغم كل ذلك تبقى أعمال هذا المؤتمر بمثابة مولد وحدة الدول النامية. أما دول الشمال ورغم أنها لم تتجاوب بشكل جدي مع هذه المنظمة باستثناء النظام العام للأفضليات ضمن الجات ، فإنها عملت على أن تكون محاولات التعاون مع الجنوب خارج إطار الأمم المتحدة . وأهم هذه المحاولات كانت الحوار العربي الأوروبي واتفاقية لومي اللتان سيأتي على ذكرهما بشيء من التفصيل.

رابعاً: لحوار العربي الأوروبي

بدأت مجموعة الدول الأوروبية بفتح قنوات الحوار بينها وبين الجامعة العربية، بعد الضغوطات النفطية التي استخدمها العرب مجتمعين آنذاك، بالإضافة الى ظروف الحرب الباردة التي تتطلب من أوربا كسب الدول العربية في ظل سياسة الاحتواء.

ففي أعقاب حرب أكتوبر 1973 برزت فكرة الحوار العربي الأوروبي، حيث كان الحوار يدور على المستوى الجماعي بين منطمتين دوليتين، هما السوق الاوربية المشتركة بدولها التسع، وجامعة الدول العربية بدولها العشرين، إلا أن افتتاح الحوار رسمياً على المستوى الفني لم يتم إلا يوم 10 من جوان 1975، عندما عقد أول لقاء بين المنطمتين في القاهرة لبحث أمور التعاون بينهما، و سنحاول وضح الدوافع التي حتمت على المنطمتين الذهاب إلى طاولة الحوار. ومن ثم سنأتي بشيء من التفصيل حول أسباب فشل هذا الحوار والعقبات التي وقفت في وجه تطوره .

1. دوافع الحوار العربي الاوربي:

لقد انبثقت فكرة الحوار بين المنطمتين بعد حرب أكتوبر 1973 حيث كانت هذه الحرب نقطة تحول مفصلية في محتوى علاقات الدول العربية بالعالم، وكانت واحدة من أهم نتائج الحرب هي:

الجسور التي أقيمت بين العرب والبلدان الأفريقية من خلال الحوار العربي الأفريقي، ولقد ظهر الحوار العربي الأوروبي إلى الوجود منذ اجتماعات كوبنهاغن في منتصف ديسمبر 1973، أين أعلن وزير الخارجية الفرنسي ميشال جوبيار أن الحوار بين العرب وأوروبا هو أحد الآمال والاهتمامات لكلا الجانبين.

وهنا يظهر بأن حرب أكتوبر- ساهمت في انطلاق الحوار بين المنطمتين بعدما استخدمت الدول العربية المنتجة للنفط البترول كسلاح ضد الدول المساندة لإسرائيل في تلك الحرب، وقد كانت أسباب استخدام هذا السلاح سياسية و اقتصادية. فأما الأسباب السياسية:

حيث سادت حالة توتر في الشرق الأوسط خاصة بعد أن توقفت حرب الاستنزاف، والتي وضعت بدورها ضغوطاً على الحكومات العربية باستخدام كافة الأسلحة المتاحة لديها بما فيها سلاح النفط .

2. اسباب اقتصادية:

من المعروف في مجال الطاقة البترولية أنه خلال فترة ما بين 1950 و 1973 فإن أسعار البترول العالمية كانت مقومة بأقل من سعرها الحقيقي بحوالي 50% ، وكما ذكر الرئيس الجزائري بو مدين " أنه لأكثر من عشرين عاماً فإن الدول المصدرة للبترول قد مؤلت التنمية الصناعية الغربية.

لهذا فخلال ربيع وصيف 1973 فإن الدول العربية لوحت باستخدام سلاح البترول وعلى أثر ذلك، صرح وزير البترول السعودي أحمد زكي اليماني في الولايات المتحدة في

أفريل 1973 بأن حكومته لن تسمح لشركة أرامكو بتحقيق برامج التوسع التي تصبو إليها حتى تتخلى الولايات المتحدة عن سياستها الموالية للموقف الإسرائيلي.

وبسبب إعلان الرئيس نيكسون عن مد إسرائيل بمعونة مالية و عسكرية بقيمة 2,2 بليون دولار , فإن لجنة الخليج عقدت اجتماعا في الكويت في 16 ت2 وقررت رفع الأسعار بنسبة 70% بطريقة جماعية , وفي اليوم التالي اجتمع وزراء النفط للدول المصدرة للنفط في الكويت واتفقوا على خفض الإنتاج فورياً بمقدار 50% عن إنتاج شهر سبتمبر , وتضمن البيان النهائي أن نفس النسبة سوف تطبق على كل شهر مقارناً بالشهر السابق , حتى يتم انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة في جوان 1967 و حتى استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

بانتهاؤ مهمة كيسينجر في إجراء الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية، فإن المقاطعة العربية وإجراءات خفض الإنتاج توقفت تماماً , ولكن بقيت مسألة هامة نجمت عن استخدام سلاح البترول وهي ماسميت بثورة البترول العالمية والتي جعلت سعر البرميل يصل مع بداية 1975 إلى 11,25 دولار مقارنة ب2,1 دولار عشية حرب تاكطوبر.

وهذا ما حدا بإحدى الباحثات الأوروبيات(ماري هانكس) بالقول بأن" عصر الطاقة الرخيصة الذي قامت عليه الاقتصاديات الصناعية الغربية قد أتى فجأة إلى نهايته .

وبهذا برزت مكانة الدول العربية في التنمية، في تعاملها مع الدول الاوربية، وذلك من خلال تزاوج الإمكانيات الغربية مع رؤوس الأموال العربية.

لقد كان الحوار مع العالم العربي هو الطريقة الأكثر منطقية لتلافي آثار المقاطعة البترولية، فقد بات معروفاً أن النمو الهائل في ثروة البلدان العربية المصدرة للبترول سوف يقود هذه البلدان إلى استخدام فوائضها في الاستثمار واستيراد السلع والبضائع والخدمات والتكنولوجيا في البلدان الغربية . وهكذا فإن دول الجماعة الأوروبية تستطيع أن تعيد دورة رؤوس الأموال مرة أخرى والتي دفعتها لقاء فوتير البترول المستورد بالتعاون مع العالم العربي، لذلك أرادت أوروبا الاستفادة من شراكة طويلة الأمد بين الرأس مال البترولي العربي والتكنولوجيا الغربية بالإضافة إلى الاستفادة من المميزات الاقتصادية للعالم العربي.

أما بالنسبة للدول العربية فهم يتطلعون إلى مزيد من العناية والاهتمام بمواقفهم، وبحسب وجهة النظر العربية فإن أوروبا الغربية جديرة باتخاذ موقف واضح ومنصف إزاء قضايا العرب العادلة تثبيتاً لاستقلال إرادتها وأداء دورها كاملاً في الشؤون الدولية بحكم كونها تتصل بالدول العربية عبر البحر المتوسط بصلات تجارية متينة ومصالح حيوية متداخلة لا يمكن أن تنمو إلا في إطار تسوده الثقة والمصالح المتبادلة.

الالتزام بالعمل بجميع الوسائل على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، والسعي لكي تقوم بالضغط على الولايات المتحدة لكي تكف عن مساعدة إسرائيل.

